

# سياسة الرئيس أوباما تجاه القضية ال فلسطينية 2009 – 2012 \*

د. صلاح مصلى أبو ختلة \*\*

---

\* تاريخ التسليم: 2014 / 4 / 12م، تاريخ القبول: 2014 / 5 / 12م.  
\*\* أستاذ مشارك/ فرع رفح/ جامعة القدس المفتوحة/ فلسطين.

**ملخص:**

تهدف هذه الدراسة إلى فهم طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2009-2012م، حيث تتناول فترة الولاية الأولى للرئيس الأمريكي باراك أوباما. وسعت الدراسة إلى معرفة مدى التوافق بين خطابات أوباما وسياساته تجاه القضية الفلسطينية. وتناولت الدور الأمريكي في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، واعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم الذي يستند إلى دائرة ديناميكية في التفاعل بين مدخلات النظام ومخرجاته والتغذية الراجعة التي تربط المخرجات بالمدخلات في صورة ديناميكية مستمرة. وقد توصلت الدراسة إلى أن الرئيس باراك أوباما في سياسته الخارجية تجاه القضية الفلسطينية لم يستطع أن يخرج عن سياسة الإدارات الأمريكية السابقة، بل كان منحازاً بشكل كامل وواضح تجاه إسرائيل، عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أنه سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية عقب تولي أوباما الحكم، وتحديداً بعد خطابيه في أنقرة وجامعة القاهرة، كما أن مهمش المناورة أمام الرئيس الأمريكي محدود في تغيير السياسة الخارجية، ذلك بسبب وجود مؤسسات وجماعات مصالح قادرة على الضغط والتأثير في صناعة القرار.

## **President Obama's Policy towards the Palestinian Issue 2009- 2012**

### ***Abstract:***

*The study aims at understand the nature of the U. S. foreign policy towards the Palestinian issue over the period 2009- 2012, which represents the first presidential period of the U. S. president Barack Obama. It tries to understand the extent of the compatibility between Obama's statements and policies towards the Palestinian issue. It also discusses the U. S. role in the Palestinian- Israeli peace negotiations, depending on the system analysis approach which is based on the interactions between the system's inputs, outputs and the feedback that links them in a dynamic way. The study concludes that Obama's policy towards the Palestinian issue is not different from previous U. S. administrations; furthermore, he was clearly biased towards Israel in contrast with the expectations that there would have been an essential change in the U. S. policy under Obama's rule, especially after his speech in Cairo and Ankara. In U. S. there are institutions and lobbies that are able to pressurize and influence the president and decision makers.*

## مقدمة:

شكلت انتخابات الرئاسة الأمريكية أواخر العام 2008م حدثاً مهماً لدول الشرق الأوسط، ذلك لكونها ستنتهي حقبة 8 سنوات من حكم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، الذي صاغ العلاقات والمعادلات مع دول الشرق الأوسط بشكل صفري تصادمي، ونمى حالة الكراهية المتبادلة بين شعوب المنطقة والشعب الأمريكي، في ظل حربه على الإرهاب التي ألصقها بالإسلام والمسلمين.

فتطلعت الشعوب العربية إلى تلك الانتخابات على أمل التحول في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية المنطقة، وإنهاء حقبة وصلت فيها العلاقات إلى حد العداء والكراهية، وإعادة صياغة العلاقات مع الدول العربية على أساس من التفاهم والتقدير لشعوبها واحتراماً لكيانها وخصوصيتها الثقافية والدينية، وإلغاء ما نسبته إليها سلفه من اتسامها بالإرهاب.

فكان وصول الرئيس الأمريكي باراك أوباما ذي الأصول الأفريقية، الابن لأب مسلم وأم مسيحية، والمطلع على الثقافة الإسلامية، كبادرة أمل في موقف أكثر عدالة وحيادية في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، بما يمكن من إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وبخاصة بعد خطابي التسامح والتقارب في أنقرة والقاهرة الذي ألقاهما مخاطباً العالم الإسلامي في عام 2009م بشكل عام، والشعب الفلسطيني بشكل خاص بوعدته في إنهاء معاناة الشعب الفلسطيني وحل الصراع.

## أهمية وأهداف الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. تسلط الدراسة الضوء على موقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ولايته الأولى تجاه القضية الفلسطينية.
2. تكشف الدراسة حقيقة الدور الذي أدته إدارة الرئيس باراك أوباما في المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية.
3. توضح مدى تطابق السلوك مع الشعارات التي رفعها أوباما في خطاباته السياسية تجاه العالم العربي والإسلامي وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

4. تبين حجم الاختلاف أو التشابه في سياسة الرئيس باراك أوباما تجاه القضية الفلسطينية عن السياسات الأمريكية السابقة.

### فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الرئيس باراك أوباما تجاه القضية الفلسطينية لم تختلف عن سياسة الإدارات الأمريكية السابقة، عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أنه سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية عقب تولي أوباما الحكم، وتحديداً بعد خطابه في أنقرة وجامعة القاهرة.

كما تفترض الدراسة أن مهمش المناورة أمام الرئيس الأمريكي محدود في تغيير السياسة الخارجية، ذلك بسبب وجود مؤسسات وجماعات مصالح قادرة على الضغط والتأثير في صناعة القرار.

### منهجية الدراسة:

تستند الدراسة في منهجيتها على منهج تحليل النظم «اقترب ايستون»، والتي تقوم فكرته على النظام كإطار تحليلي بما تتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، تبدأ في دائرة ديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الراجعة للمخرجات على المدخلات، أي تتدفق المخرجات بصورة تغذية راجعة على المدخلات، وهي بذلك تربط مدخلات النظام السياسي بمخرجاته في صورة ديناميكية مستمرة للنظام (Easton: 1965,48).

إن السياسة الخارجية الأمريكية بها ارتباط وثيق بين ما السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، والتي تؤثر فيها العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع القرار، فعلى مستوى صناعة القرار الخارجي يؤدي البيت الأبيض ممثلاً بالرئيس ومستشاريه، ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع، والكونجرس الأمريكي دوراً مؤثراً في توجيه وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، كما تؤدي جماعات المصالح والضغط وعلى رأسها اللوبي الصهيوني دوراً كبيراً في التأثير على هذه المؤسسات. وعندما وصل باراك أوباما لسدة الحكم، وصل وفق فلسفة ومنظور التغيير في السياسة العامة الأمريكية داخلياً وخارجياً، لإعادة إحياء الوضع الداخلي الأمريكي، وإصلاح ما أفسد في العلاقات الخارجية خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط في عهد سلفه بوش مع دول المنطقة بشكل عام، والفلسطينيين بشكل خاص، ذلك لأن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية تقوم على محددات داخلية وخارجية عدة، تشمل الرأي العام وفكره، وجماعات الضغط، وبخاصة جماعات

الضغط الصهيونية ونفوذها السياسي القوي في واشنطن، بالإضافة إلى عامل النفط، والكيان الإسرائيلي ودوره كقاعدة استراتيجية في المنطقة (الويتز: 1996، 147-193).

### أولاً. محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط:

تؤدي العديد من المحددات دوراً مهماً في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية وصنعها، تجاه الشرق الأوسط بشكل عام، والقضية الفلسطينية بشكل خاص. وتتنوع هذه المحددات بين محددات داخلية ومحددات خارجية، لكن سنطرح أهم المتغيرات المؤثرة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وهي:

#### 1. العلاقات الأمريكية العربية:

بدأت العلاقات الأمريكية العربية تتطور منذ منتصف القرن العشرين، أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية 1945م، واستقلال العديد من الدول العربية، لتصبح بعد اكتشاف النفط العربي أكثر فاعليةً وتطوراً. وقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية نقاطاً رئيسة وجهت سياستها تجاه المنطقة العربية، والتي تشكل برمتها المصالح الأمريكية في المنطقة، هذه النقاط تتمثل في:

أ. النفط العربي: شكل الشرق الأوسط، وخاصة دول الخليج العربي مصدر البترول الرئيس للولايات المتحدة، فهو شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم. فقد أوضح أحد تقارير لجنة الميزانية بالكونجرس الأمريكي مدى أهمية بترول الخليج بالنسبة للولايات المتحدة، فحرمان الولايات المتحدة من بترول السعودية وحدها لمدة عام سيطراً عليه انخفاض في إجمالي الناتج القومي الأمريكي بمقدار 272 مليار دولار، وارتفاع معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي بنسبة 2%، فضلاً عن ارتفاع معدل التضخم، ولعل في ذلك ما يؤيد صحة القول بأنه لا توجد دولة بين دول العالم تعادل المملكة العربية السعودية من حيث أهميتها الإستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة، فإذا كان هذا التقرير يدور حول أهمية بترول السعودية وحدها، فماذا ستكون الأهمية حول بترول الشرق الأوسط كله (القرم، 2007: 77).

إلى جانب ذلك، إن الاهتمام الأمريكي بالبترول العربي يزداد بزيادة التطورات العالمية، فورقة النفط هي ورقة ضغط ذات تأثير تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على سياسات القوى المنافسة لها، فقد تعرضت واشنطن لاختبار في سلاح النفط عندما ربط الرئيس العراقي الراحل صدام حسين حل الأزمة الكويتية بحل القضية

الفلسطينية في عام 1990م، وضرب إسرائيل بصواريخ طويلة المدى مما أخرج التحالف الدولي الذي شكلته الولايات المتحدة لمواجهة العراق وبخاصة العرب منهم، وبذلك أدرك صناع القرار الأمريكي حقيقة الترابط بين الصراع العربي الإسرائيلي وقضية النفط (الوادية، 2010: 27-28).

وكان النفط هو المحدد الأهم وراء الحرب على العراق، ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية الآنية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقاً لمشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي يرى دعائه أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط، وتنبع أهمية التحكم في أسعار النفط لدى الإدارة الأمريكية من عاملين أساسيين: تمثل الأول في الحد من سيطرة دول أوبك، وخاصة دول الشرق الأوسط في تحديد الأسعار، خصوصاً بعد توتر العلاقات الأمريكية مع أغلب بلدان المنطقة في مرحلة ما بعد 11 أيلول 2001م، والآخر تخفيف العبء عن الاقتصاد الأمريكي الذي يمر بأوقات صعبة نتيجة لحالة الركود والانكماش الاقتصادي التي يعيشها منذ بدء عام 2001م. وتشير التقارير إلى أن انخفاض سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يعني انخفاض مدفوعات الولايات المتحدة بمقدار 4 مليارات دولار في العام، ومما تم عرضه يتبين لنا أن إستراتيجية الولايات المتحدة النفطية، تقوم على ثلاثة مرتكزات هي (الشاهر، 2009: 51-58):

- استمرار تدفق النفط رخيصاً إلى الأسواق العالمية، ويأتي ضمن هذا التوجه رفض أي تخفيض للإنتاج بهدف رفع الأسعار.
- إضعاف منظمة أوبك ومنع قيام أي دور فعال للدول المنتجة.
- تولي زمام القرار النفطي العالمي، واستخدامه أداة لفرض سيطرتها على العالم، ولتحقيق هذا الهدف، فإن ذلك يقتضي وضع النفط ضمن أولويات أمنها القومي. وبسبب اعتمادها على استيراد 60% من احتياجاتها النفطية، فإنها يجب أن تضع يدها مباشرة على منابع النفط الأساسية.

وعلى الرغم من إشارة التقارير الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة التابعة للحكومة الأمريكية بتراجع اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على النفط الخليجي وتحديدًا خلال فترة الرئيس أوباما الأولى (eia: 2014)، فإن ذلك لا يعني انعدام الاهتمام الأمريكي بالنفط العربي، فالولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال هيمنتها على النفط العربي تشكيل ضغوط على الدول العالمية الكبرى غير المنتجة للنفط وفي مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي واليابان، الذي يشكل النفط العربي عصب أو شريان الحياة لاقتصادها.

وبذلك وإن تراجع اعتماد الاقتصاد الأمريكي على النفط العربي، فما زال النفط العربي يعدّ من المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويؤدي دوراً كبيراً في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، لما له من أهمية كبيرة يقوم عليها الاقتصاد الأمريكي، ويستند إليها الأمن داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وقد شكل أحد أهم أسباب الحرب على العراق عام 2003م.

ب. الممرات المائية العربية: يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة من أهم الممرات المائية في العالم منها البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، مما يزيد من أهمية المنطقة عسكرياً واستراتيجياً واقتصادياً، إذ إن معظم تجارة النفط وغيره تمر من خلال هذه الممرات المائية، لذلك تعدّ ولأسباب جيواستراتيجية واقتصادية - من أولويات السياسة الأمريكية، وللتأكيد على الأهمية الاستثنائية لهذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة، اعتبر "زبيغنيو بريجنسكي" المفكر الأمريكي ومستشار الأمن القومي في إدارة الرئيس "كارتر": "أن الخليج هو الحد الاستراتيجي المركزي الثالث بالنسبة للولايات المتحدة، وأن أهميته إستراتيجية عدا عن كونها اقتصادية، لذلك يجب منع نشوب أي صراع إسرائيلي - عربي مسلح خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى إغلاق هذه الممرات وتعطيل مصالحها الإستراتيجية في هذه المنطقة" (راضي، 2010: 69).

ت. الأسواق العربية: تعدّ المنطقة العربية وخاصة دول الخليج سوقاً للبضائع الأمريكية، تضمن دوران آلة الصناعة الأمريكية، فالمنطقة العربية أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، الذي ترتبط به العديد من الصناعات الأساسية والتحويلية والتكنولوجية، فبعد عام 2003م ارتفعت معدل الصادرات الأمريكية إلى الدول العربية ارتفاعاً كبيراً من 18.2 مليار دولار في عام 2000م إلى 46.3 مليار دولار في 2008م، وقد كان هذا النمو مذهلاً بشكل خاص بين الماركات والبضائع الأمريكية الاستهلاكية. فقد زادت مبيعات السيارات الأمريكية خمسة أضعاف في السعودية وعشرة أضعاف في الإمارات العربية المتحدة بين عامي 2003م و2008م، كما زادت مبيعات السلع الاستهلاكية الأخرى بأكثر من خمسين بالمائة في أرجاء المنطقة، وقد أعلنت شركة (بروكترا أند جامبل) أن منتجاتها تُستخدم في تسعة من كل عشرة بيوت مصرية (Pollock, 2010: 15).

هذه المؤشرات في حجم الصادرات الأمريكية إلى الدول العربية، تعطي مؤشراً واضحاً على أهمية الأسواق العربية لدى الاقتصاد الأمريكي، وكيف يساهم الاقتصاد العربي في استمرار عمل الآلة الأمريكية التي تشكل رافعة للاقتصاد الأمريكي بمجمله.



## 2. العلاقات الأمريكية الإسرائيلية:

تعد العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل علاقة خاصة وغير عادية بالمقارنة بعلاقة كل من الدولتين بالدول الأخرى، فإسرائيل تعتمد اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً على الولايات المتحدة الأمريكية، مما اعتبر تحالفاً استراتيجياً بكافة المقاييس الدولية، انعكس على قضايا الشرق الأوسط كافة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية. وسنحاول هنا إبراز طبيعة التحالف الأمريكي الإسرائيلي، ودور اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية.

### أ. التحالف الأمريكي الإسرائيلي:

تمثل العلاقة الأمريكية الإسرائيلية نموذجاً مختلفاً للعلاقات بين الدول، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل بما يقارب 3.2 مليار دولار سنوياً على صورة مساعدات مباشرة من الحكومة الأمريكية، هذا إلى جانب المساعدات العسكرية والتكنولوجية الأخرى. وقد هدفت الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الدعم، الاعتماد على إسرائيل كقوة إقليمية في الدفاع عن المصالح الأمريكية في المنطقة. فواشنطن تنظر للكيان الإسرائيلي على أساس أنه رصيد استراتيجي يمكن أن تستفيد منه الولايات المتحدة في حماية مصالحها. حيث بنيت العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية على أسس عدة يمكن ذكر أهمها في الآتي (راضي، 2010: 74-75):

- إسرائيل هي الشريك الإقليمي القادر على تحقيق المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والتي سبق الإشارة إليها.
- ضمان أمن وبقاء إسرائيل والقناعة بالنظام الديمقراطي الذي يشكل الامتداد الحضاري والتكنولوجي الغربي.
- حق إسرائيل في الحصول على تعويضات لإقامة ونمو الوطن القومي لليهود والحفاظ على بقائه وفاءً لما تعرض له اليهود من اضطهاد على يد النازية.
- التفوق العسكري الإسرائيلي وما له من ميزة تكنولوجية في مواجهة أي ائتلاف عربي، هو ضمان تحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، بما يحقق المصالح الأمريكية.
- التعاون الاستراتيجي الأمريكي - الإسرائيلي، أصبح يستند إلى تبادل المصالح المشتركة، مع ضمان تحقيق التفوق المطلق لإسرائيل على جيرانها، والتعاون الثقافي بين البلدين لمواجهة التهديدات المشتركة.

- ضرورة اعتراف الدول العربية بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة والمرور في الممرات البحرية، وعدم الضغط على إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة.

- استمرار الالتزام الأمريكي تجاه إسرائيل بدعمها "سياسياً-اقتصادياً-عسكرياً" وتأييدها في المحافل الدولية لتحقيق أهدافها التوسعية بالمنطقة واستخدامها كعامل ردع ضد الدول العربية.

### ب. اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية:

يؤدي اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مؤثراً في صناعة القرار السياسي الأمريكي الخارجي، وبخاصة فيما يتعلق بالشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ذلك لأن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة تعدّ من أنشط التجمعات العرقية سياسياً واجتماعياً. فبالرغم من أن عدد اليهود في الولايات المتحدة يقدر بحوالي 6 ملايين نسمة، فإن هذه الجالية تتمتع بوضع اقتصادي مميز يتيح لها التأثير في السياسة الأمريكية. وتتميز بارتفاع نسبة التعليم بين أفرادها وكذلك مستوى الدخل والوظائف التي يشغلونها، ولها 75 منظمة مستقلة موالية لإسرائيل تعمل على رعاية المصالح والأهداف الإسرائيلية، متحدة من خلال ائتلاف أو منظمة إيباك، حيث نجحت في الابتزاز والتأثير بشكل كبير على صناعة السياسة الخارجية الأمريكية من خلال الرئيس الأمريكي وموظفي البيت الأبيض والكونجرس ووزارة الخارجية (Mearsheimer: 2007, 28-38)، فاللوبي الصهيوني من بين كل جماعات المصالح في الولايات المتحدة الأمريكية له قدرة هائلة على التأثير في السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفي رسم السياسة الخارجية تجاه العالم العربي، خاصة في ظل انقسام اللوبي العربي، حيث وصف أحد الدبلوماسيين الأمريكيين اللوبي العربي بالانقسام، خلافاً للوبي الصهيوني الذي يأتي ويبيده قائمة محددة بالمطالب (عذاب، 2012: 230).

### ثانياً - إستراتيجية أوباما وفريقه تجاه الشرق الأوسط:

يمنح الدستور الأمريكي صلاحيات واسعة للرئيس في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وتتضح توجهات الرئيس من خلال فريق إدارته الذي يختاره، وهذا يدفعنا إلى قراءة توجهات الرئيس الأمريكي وفريقه، التي انعكست بشكل كبير على أداء السياسة الخارجية الأمريكية.

استند الرئيس الأمريكي باراك أوباما في انتقاء فريق عمله إلى معيار الخبرة، فقد أحاط نفسه بفريق من النخبة التي عملت في الإدارات السابقة، خصوصاً إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون، فمن بين أهم التوجهات التي تتشكل حولها رؤية هذا الفريق المكون

من خليط من الأكاديميين والخبراء في السياسة الخارجية من ذوي الميول الديمقراطية، إعادة تشكيل خريطة الحلفاء الدوليين لا على أساس معطيات أيديولوجية وعقائدية ثابتة مثلما حصل في عهد المحافظين الجدد، بل على أساس المصالح الواقعية للأمن القومي الأمريكي، والذي اصطلح أن يطلق عليه بفريق «الواقعيين الجدد» (الكحلوي، 2008).

فقد اختار السيناتور جوبادين كنائب للرئيس، وهو المتسم بالبرغماتية، وتعارض شخصيته مع سمة الثورية، والمتواجد في سراديب السياسة الأمريكية منذ السبعينيات، أما وزيرة الخارجية فقد كلف هيلاري كلينتون بوزارة الخارجية والمعروفة بنصرتها لإسرائيل وللمقاربة العضلية (القوة) في السياسة الخارجية، حيث توظف الأدوات كافة لتحقيق الأهداف الخارجية، فهي تزوج بين الدبلوماسية والتدخل العسكري، وعين دينس روس مستشاراً لها في الخارجية فيما يتعلق بملف الشرق الأوسط، وهو يهودي ومعروف بانحيازه التام لإسرائيل، حيث عمل في السابق لسنوات طويلة مبعوثاً للسلام في الشرق الأوسط، كما كلف روبرت غيتس الاستمرار في منصبه وزيراً للدفاع الذي يشغله منذ ديسمبر 2006م، ويمزج بين الخلفيات الأكاديمية والاستخباراتية والعسكرية (Brooks, Dec 2008). وقد أسند موقع مستشار الأمن القومي إلى الجنرال جيمس جونز الذي يجمع بين الخبرة الدبلوماسية والعسكرية، وبذلك نجد أن جميع من كلفهم أوباما يمزجون في سماتهم الشخصية بين القوة المرنة والقوة الصلبة (الدبلوماسية والعسكرية)، كما عين رام عمانويل الذي خدم في الجيش الإسرائيلي كبيراً لموظفي البيت الأبيض، واختار سوزان رايس لمنصب المندوب الأميركي الدائم لدى الأمم المتحدة، وصرح إننا بحاجة إلى سياسة خارجية متعددة الأطراف في هذا العالم المترابط جداً، وأن الولايات المتحدة تحت قيادته لن تلين في دفاعها عن الشعب الأمريكي (U.S.Department of State, Nov 2008).

كما أحاط نفسه بمستشارين للشرق الأوسط معروف عنهم الانحياز التام لإسرائيل، ويأتي على رأسهم دينيس مكدونغ، وتوم داشيل، ودان شبير، ومن الواضح أن تعيينات فريق إدارة أوباما تعكس استمرارية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية وانحيازها الكامل لإسرائيل، وعدم إقرارها بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، حيث إن مواقفهم معروفة سلفاً بتأييد وانحياز تام لإسرائيل في المواقع كافة التي شغلها سابقاً، كما أنها تسعى إلى إدامة الهيمنة الأمريكية بصورة تختلف عن تلك التي انتهجها الرئيس السابق بوش، وذلك باستخدام القوة الناعمة الأمريكية بجوار القوة الصلبة (Scheffer, 2009: 15- 18).

وقد تناغمت الأجندة السياسية للرئيس أوباما مع منهج التغيير الذي شكل الركيزة الأساسية لحملة الانتخابية (Lowry, 2008)، ليسلك سياسات تلطيف تدرج في سياق

نقد سياسات سلفه. فقد حاول باراك أوباما رسم مسار جديد للسياسة الخارجية الأميركية، وذلك عقب سنوات عاصفة من إدارة بوش، التي تركت الولايات المتحدة على شفا انهيار مالي، ووسعت فجوة عدم الثقة والعداء بين الشعوب والمجتمعات الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية (جرجس، 2013).

وذهبت الأجندة السياسية للرئيس أوباما إلى تحسين صورة واشنطن في العالم بإحداث تغييرات جوهرية في مجال السياسة الخارجية وبخاصة في قضايا الشرق الأوسط، حيث تصدر الملف العراقي أولويات أوباما، وهو الذي عارض الحرب على العراق عام 2003م، ودعا إبان حملته الانتخابية للانسحاب من العراق (التنير، 2010: 128). ووعد بالانسحاب التدريجي من العراق في غضون 16 شهر وعدم الاحتفاظ بأي قواعد عسكرية (عمر، 2009: 17)، وأعاد تعريف الحرب على الإرهاب بربطها بتنظيم القاعدة، ومحاربة حركة طالبان، والربط بين الحرب على الإرهاب وسياسة مراقبة التسلح الدولي، والدخول في حوار مع إيران بخصوص الملف النووي الإيراني (Obama, 2008)، كما أنه استبعد استخدام القوة مع إيران وفضل الجهود الدبلوماسية الحازمة القائمة على المفاوضات العلنية والتهديدات السرية، مع العمل على رفع الضغوط عن إيران في حالة تخليها عن برنامجها النووي، وإبراز المكاسب التي تجنيها من تعاون اقتصادي و ضمانات أمنية وعلاقات دبلوماسية، كما تعهد أوباما بالتوصل إلى حل نهائي يضمن إقامة دولة فلسطينية تعيش في سلام مع إسرائيل مع ضمان حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها باعتبارها أقوى حليف للولايات المتحدة في المنطقة، وهو يؤكد على الالتزام الأمريكي اللامشروط تجاه إسرائيل (Sadat & Hughes, 2010: 18).

وقد حرص أوباما على إيصال رسالة للعالم العربي والإسلامي، من خلال لقائه مع قناة العربية (أول رئيس أمريكي يعقد لقاء مع قناة عربية) التغييرات التي يسعى إلى تحقيقها في السياسة الخارجية، ورغبته في إصلاح ما أفسده عهد بوش خلال الثماني سنوات الماضية، وإعادة الثقة المتبادلة بينها وبين العالم الإسلامي، وأن أمريكا ليست هي العصا الغليظة في وجه العالم الإسلامي، ولا تريد من العالم الإسلامي أن يكون حليفاً بل شريكاً لها، وأن هذه الشراكة حاسمة في وضع حد لأيديولوجية العنف التي يرفضها أتباع جميع الديانات، بل ستقوم على البرغماتية، أكثر مما تقوم على الأيديولوجيات المتصارعة (قناة العربية الفضائية، 2009).

كما حاول إرسال رسالة تصالحية مع العالم الإسلامي من خلال خطابه في أنقرة والقاهرة عقب توليه الرئاسة، حيث رفض وصف الإسلام بالإرهاب وهو الوصف الذي هيمن على التفكير الإستراتيجي طوال فترة حكم بوش، وحاول تغيير نظرة العرب

والمسلمين للولايات المتحدة الأمريكية وإزالة سوء الفهم للمواقف الأميركية من الثقافة الإسلامية، حيث احتوت تلك الخطابات على مضامين دينية بارزة مستمدة من الديانات السماوية الثلاث الإسلامية والمسيحية واليهودية، للبحث عن المشترك بين هذه الديانات، واستشهد بأيات قرآنية عديدة ليدلل على رؤيته، فلم يكن عبثياً حرص أوباما على رصد قيم دينية سامية من جوهر الإسلام كالتسامح واحترام الآخر والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، اعترافاً بسمو الدين الإسلامي (عياد، 2010).

تلك التغييرات التي طرحها الرئيس أوباما سواءً أثناء حملته الانتخابية، التي حملت شعار التغيير، أم من خلال اختياره لفريقه ومساعديه ومستشاريه في البيت الأبيض والوزارات الأخرى، تعطي انطباعاً أن الإدارة الأمريكية مقبلة على توجه الجمع بين الدبلوماسية والقوة، فبالإضافة إلى الرئيس فإن الفريق يتسم بالواقعية السياسية، وهو أقرب إلى التيار الواقعي في السياسة الخارجية منه إلى التيار المحافظ، (الذي هيمن على السياسة الأمريكية طوال سنوات بوش) لجمعه بين جناحي العمل الخارجي (القوة والدبلوماسية)، الذي أرست دعائمه المدرسة الكلاسيكية الواقعية في علم السياسة، فهو فريق عمل متناغم وبراجماتي، محاور يعتمد العصا والجزرة معاً، سيقدم بعض الجزر حتى إذا ما أيقن بفشل الدبلوماسية، فسيخرج من جعبته العصا الغليظة بلا تردد، فغالبية أعضاء الفريق تجمع بين توجهين اثنين (زيدان، 2008):

• الأول: استخدام القوة العسكرية لحسم الصراعات الدولية، وتلك التي تأخذ طابعاً إنسانياً زائفاً كما هو الحال في دارفور، والاستمرار في المعركة الحالية ضد ما يوصف بالإرهاب والدول الداعمة له.

• الثاني: إعطاء الفرصة للحوار الدبلوماسي متى كان ذلك متاحاً، وبالإمكان أن يأتي بنتيجة ايجابية تنعكس على المصالح والأمن القومي الأمريكي.

### ثالثاً - تغير توجهات أوباما تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وثبات السياسة الأمريكية:

اختلفت رؤى ونظرة أوباما وموقفه من القضية الفلسطينية خلال فترة عمله السياسي قبل وصوله إلى مجلس الشيوخ عام 2005م، فقد أشارت العديد من التقارير إلى أن أوباما بدأ حياته السياسية متعاطفاً نوعاً ما مع الفلسطينيين، وأنه كان ينادي بسياسة أميركية أكثر توازناً نحو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنه كان أقرب إلى طروحات تيار السلام داخل المعسكر الإسرائيلي، فقد انتقد خلال حملته الانتخابية للكونجرس الأمريكي عام 2000م إدارة الرئيس كلينتون لدعمها غير المشروط للاحتلال الإسرائيلي، مطالباً إياها بتبني مواقف أكثر حيادية بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وانتقاده عام 2004م

لجدار الفصل الذي كانت تبنيه إسرائيل في الضفة الغربية، وتصريحاته خلال حملته الانتخابية: «ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني» (Becker & Drew, 2008).

وتعطي هذه المواقف والتصريحات مؤشراً إلى أن أوباما أستاذ القانون الدولي كان يعي جيداً حقيقة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويعي حجم الحقوق الفلسطينية التي تجاهلتها الإدارات الأمريكية السابقة، فاتهمه لإدارة كلينتون بعدم الحيادية، يعطي مؤشراً لمدى إدراكه لحجم التحيز الأمريكي تجاه الإسرائيليين.

وجلبت هذه التصريحات والمواقف عاصفة من الانتقادات من قبل منافسته الرئيسية في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون، والمنظمات اليهودية، ذلك دفع إدارة حملة أوباما إلى إعادة النظر في توجهات أوباما تجاه الإسرائيليين، لما لهم من تأثير واضح وكبير في الحياة السياسية الأمريكية وبخاصة اللوبي الصهيوني الأمريكي، مما دفع حملة أوباما إلى إصدار توضيح من مقصد أوباما قالت فيه: "إن أوباما قصد القول إنه ما من أحد عانى أكثر من الشعب الفلسطيني بسبب فشل قياداتهم في الاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف، وفي أن يكونوا أكثر جدية في المفاوضات حول السلام والأمن في المنطقة" (ارشيد، 2008).

وقد سارع أوباما بعد تأمينه لموقع المرشح عن الحزب الديمقراطي للرئاسة الأمريكية في تبديد الشكوك التي أثيرت حوله خلال الحملة الانتخابية التمهيدية للحزب الديمقراطي، وبخاصة من قبل منافسته هيلاري كلينتون، بأنه شخص لا يمكن الوثوق به كصديق لـ«إسرائيل» (Rutenbreg & Zeleny, 2008: 5). وقد استغلت حملتا كلينتون وجون ماكين المرشح للرئاسة الأمريكية عن الحزب الجمهوري في انتخابات 2008م، جملة من التصريحات والمواقف السابقة لدخول أوباما إلى مجلس الشيوخ الأمريكي أوائل عام 2005م، والتي يمكن أن يستشف منها تعاطفه مع قضايا الشعب الفلسطيني، وقد ربطته علاقات بناشطين فلسطينيين مثل إدوارد سعيد ورشيد الخالدي (Wallsten, 2008)، حيث نشرت حملته الانتخابية سجله التصويتي في مجلس الشيوخ لصالح أي قرار يصب بطريقة أو بأخرى في مصلحة «إسرائيل»، وأوضحت أن لغته ومواقفه حيال الصراع العربي الإسرائيلي كانت تتسم بالانحياز التام لـ«إسرائيل» (التقدير الاستراتيجي»8،، 2009: 3).

وقد برز هذا التحول في خطاب أوباما ومواقفه بأجلى صورته في خطابه أمام مؤتمر لجنة العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية (إيباك) عام 2008م، والذي بالغ فيه أوباما بالتغني بإسرائيل والحلم الذي تمثله، وبلغ الأمر بأوباما في ذات الخطاب إلى حد إعلان

تأييده أن تكون القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل (15: Ghassan, 2008) ، وهو ما يخالف مواقف الإدارات الأمريكية السابقة.

غير أن حملته عادت وتراجعت عن هذا التصريح، بذريعة أنه فهم على غير مقصده، وبأن الأمر متروك للمفاوضات النهائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، كما أشار برنامج السياسات الخارجية لأوباما ونائبه جو بايدن في الحملة الانتخابية إلى التزامهما المطلق نحو "إسرائيل"، وتأييدهما لاستمرار تدفق الدعم الاقتصادي والعسكري الأمريكي لها، وأن أولى أولويات إدارته في الشرق الأوسط سيكون أمن إسرائيل (Jose, 2008) .

كما أن أوباما سلك نهج سلفه بوش في التعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث أعلن في خطابه الذي ألقاه في تركيا في أبريل 2009م، أن عملية أنابوليس و خارطة الطريق تمثلان طريق السلام في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تدعم بحزم إقامة دولتين تتعايشان بسلام وأمن، ويجب أن يتخذ الإسرائيليون والفلسطينيون الخطوات الضرورية لبناء الثقة، وأوضح أن ذلك يمثل الهدف المشترك للفلسطينيين والإسرائيليين وأصحاب النوايا الحسنة في العالم (الشرق الأوسط، 2009) .

وعلى الرغم من ذكر أوباما سعيه لإقامة دولة فلسطينية وتنفيذ الاتفاقيات، إلا أنه لم يشير مطلقاً إلى أهم المعوقات التي تعوق تنفيذ أي اتفاق، فقد تجاهل قضية الاستيطان، وتهويد القدس و جدار الفصل العنصري، وقضية اللاجئين وحقهم في العودة إلى ديارهم، ولم يشير إلى أن إسرائيل دولة تقوم باحتلال الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من تأكيدته على حل الدولتين (دون الإشارة إلى قضية الحدود) ، وهو ما يفتح الباب لتفسير إسرائيل لحدود الدولتين (جريدة الحرية: 2009) .

أما على صعيد خطابه في القاهرة في يونيو 2009م، كذلك تعرض أوباما في خطابه عن معاناة اليهود التاريخية لعدة قرون، وحدث الرايخ الثالث وهتلر والنازية كأحد مضطهدي اليهود، وتبنى الرؤية اليهودية حول ستة ملايين يهودي تم إحراقهم في أفران النازية، وتحدث فقط عن معاناة الفلسطينيين دون أن يقول لنا كم عدد ضحايا الفلسطينيين الذين قتلتهم إسرائيل، وكم عدد الجرحى والأسرى وكم عدد المشردين وما هي حقوق هؤلاء تجاه الجاني، وهل من العدل ترك الجاني طليقاً، بل عدم الإشارة إلى الإسرائيليين كجناة في هذا الصدد، ذلك يمثل ازدواج معايير مارسه أوباما علناً في خطابه، أما حل الدولتين الذي دعا إليه في خطابه، فهو يحقق تهدئة للأوضاع الفلسطينية ويسحب القضية من المنظور العربي والإسلامي، ويضعف حركات التمرد العربي والإسلامي عموماً ويعزلها عن القضية الفلسطينية، وهذه الدولة أو الدولية



الفلسطينية فمن الواضح أنه تركها لما ستؤول إليه المفاوضات، أي دولة وفق المنظور الإسرائيلي مع الانحياز الأمريكي، وعدم ممارسة أي ضغط على إسرائيل، أي دولة كانتونات ومعازل للفلسطينيين (مجلة شؤون الأوساط، 2009).

وبعد انتهاء زيارته لمصر، توجه إلى ألمانيا حيث عقد مؤتمر صحفي مع المستشارة الألمانية ميركل دعا فيه الفلسطينيين والدول العربية إلى خيارات صعبة عبر تقديم تنازلات لإسرائيل، مؤكداً أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أحرز بعض التقدم ولكنه ليس كافياً، وذكر أنه متفهم جداً لتعرض رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لضغوط سياسية بشأن طلب واشنطن وقف الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، وأكد ثقته في إمكانية تحقيق تقدم جاد في عملية السلام في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أنه على الفلسطينيين أن يحسموا القضايا التي تخصهم وإلا ستجد أمريكا صعوبة في تحريك عملية السلام في الشرق الأوسط قداماً (The White House, 2009).

وتعطي خطابات أوباما بين أنقرة والقاهرة وألمانيا تعطي مؤشراً على مدى الدعم الأمريكي للدولة الصهيونية، فقد حمل الجزء الأكبر من فشل المفاوضات سابقاً للفلسطينيين، الذين أوقفوا المفاوضات بسبب قضية الاستيطان في الضفة والقدس، وادعى أن المشكلة ليست في الاستيطان وإنما في استمرار الاستيطان، وبذلك فإن الرئيس الأمريكي صاحب إستراتيجية التغيير في السياسة الخارجية لم يخرج عن سلفه في الدفاع عن المصالح الإسرائيلية، بل وصل به الأمر إلى التغني وإعطائهم ما لم يعطه أي رئيس أمريكي من قبل كقوله القدس عاصمة موحدة لدولة إسرائيل، ولم يعط أي تصور أو مقترح أو خطة لحل الصراع بل ترك الأمر للمفاوضات وهو ما يعني تحقيق الأهداف الإسرائيلية بالدرجة الأولى، من خلال استمرار المفاوضات والاستيطان دون الوصول إلى حل حقيقي، وبهدف تغيير الواقع على الأرض.

#### رابعاً - موقف الإدارة الأمريكية تجاه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية 2009 - 2012م:

قبل انتهاء ولايته بشهر التقى الرئيس بوش الرئيس الفلسطيني محمود عباس بواشنطن في 18 ديسمبر 2008م، حيث قدم عباس منظومة احتوت على ملخص ما توصلت إليه المفاوضات بين الجانبين، وطلب بوش وفداً إسرائيلياً وفلسطينياً في الثالث من يناير 2009م لمراجعة هذه المنظومة والخرائط ووضع الأحرف الأولى عليها، وذلك لنقلها إلى الإدارة الأمريكية الجديدة مع توصية ببدء المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008م، وأضاف قائلاً: «لقد قمتم بكل ما عليكم، لا يستطيع أحد أن يواجه لكم اللوم، أنا قمت بما علي وأنت قمت بما عليك، لكن الجانب الإسرائيلي سقط في



دوامه مشاكله الداخلية، وتهرب من الاتفاق»، وبدلاً من التقاء الوفدين فقد قرر أولمرت الهروب باتجاه شن حرب (عمود السحاب) على قطاع غزة (فراعنة، 2010).

وخلال تلك الحرب على غزة من 27 ديسمبر 2008م وحتى 18 يناير 2009م، التزم الرئيس المنتخب باراك أوباما الصمت تجاه القصف والاحتياح الإسرائيلي على قطاع غزة، وتزايد أعداد الشهداء والجرحى، رغم إدراكه التام هو وفريقه أن ذلك العدوان سدد ضربة قوية لآماله لتوصل إلى صفقة سلام في وقت مبكر من رئاسته (فرحات، 2009).

كان هذا العدوان إبان الفترة الانتقالية الرئاسية لإدارة باراك أوباما، بمثابة رسالة لإدارته من الكيان الصهيوني بعدم التسرع واتخاذ أي قرارات دون الرجوع إلى إسرائيل، فإسرائيل لن تترد في إحراج إدارته على المستوى الدولي في حال لم يتم التنسيق معها أو اعتبار مواقفها هي الأساس لحل الصراع.

بعد تسلّم أوباما إدارة الحكم، ورثت إدارته رسالة من إدارة «بوش» تتضمن تفاهمات «رايس» في 30 يوليو 2008م، وملخصاً لمضمون المفاوضات بين الجانبين، والنقطة التي توقفت عندها المفاوضات في ديسمبر 2008م، والتي احتوت على النقاط التالية (فراعنة، 2013):

1. قاعدة المفاوضات هي خارطة 4 حزيران 1967م، بما تشمل القدس الشرقية والبحر الميت وغور الأردن، والمناطق الحرام وقطاع غزة.
2. مبدأ تبادل الأراضي بشكل متفق عليه، بما يشمل ربطاً جغرافياً بين قطاع غزة والضفة الغربية.
3. هدف عملية السلام هو تحقيق مبدأ الدولتين استناداً لهذا التفاهم.

وسعت إدارة أوباما إلى بدء المفاوضات بين الطرفين عبر جورج ميتشل الذي عينه أوباما مبعوثاً خاصاً للشرق الأوسط في يناير 2009م، والذي يدلّ تعيينه على مدى اهتمام إدارة أوباما بالقضية الفلسطينية، مستنداً إلى الدور الذي لعبه ميتشل في فض الصراع التاريخي بين البروتستانت الموالين لبريطانيا والكاثوليك الموالين للجمهورية الأيرلندية في شمال إيرلندا، حيث نجح خلال عامين من المفاوضات في إيصال الطرفين إلى اتفاق سمي باتفاق بلفاست أو الجمعة العظيمة (Bell, 2013: 87).

وبدأت التحركات الأمريكية لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من خلال سعي ميتشل للتقريب بين وجهات نظر الطرفين، فأجرى 31 اجتماعاً بين 20 يناير إلى 20 نوفمبر 2009م، لم ينجح منها أي اتفاق بسبب سياسة التعنت الإسرائيلية وإصرار

نتنياهو هو على الاستمرار في الاستيطان، في ظل تمسك الفلسطينيين بالنقطة التي توقفت عندها المفاوضات في ديسمبر 2008م والمعروفة باسم تفاهات رايس، إلى جانب غياب أي ضغط حقيقي وفعلي من الإدارة الأمريكية على نتنياهو، إبان ذلك، انعقدت أول قمة فلسطينية أمريكية في عهد أوباما في 28 مايو 2009م بالبیت الأبيض، حيث طالب أوباما أبو مازن بالعمل على استعادة المصداقية لعملية السلام، من خلال استمرار الجانب الفلسطيني في تنفيذ كافة التزاماته والعمل على وقف التحريض مع الحفاظ على أمن إسرائيل، واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008م، وعلى الدول العربية أن تقوم بخطوات تجاه إسرائيل لتعزيز الثقة. وأبلغ أوباما الرئيس أبو مازن بأن الولايات المتحدة لن تطرح أي مواقف في المرحلة الحالية، لترى كيف سوف تتطور المفاوضات، وطلب كذلك من الرئيس أبو مازن وجوب استمرار بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والديمقراطية وسيادة القانون، واعتبر أن إنشاء دولة فلسطينية مصلحة أمريكية عليا (عريقات، 2011).

وبناء على القمة فإن تصورات الرئيس الأمريكي باراك أوباما لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بنيت على ثلاثة ركائز أساسية، هي: الالتزام بأمن إسرائيل، وتنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، وإقامة علاقات عربية إسرائيلية والمساعدة في تطبيع العلاقات بينهما، وشكلت هذه الركائز المنطلقات الحاكمة لسياسة أوباما تجاه المنطقة العربية والقضية الفلسطينية، التي لم يخرج فيها عن الموقف الأمريكي الثابت حيال إسرائيل، والذي أكدته سابقاً في خطابه أمام منظمة أيباك (المصري، 2013: 153).

وتوضح الركائز السابقة في مجملها العام توضح مدى تبني إدارة أوباما للموقف الإسرائيلي، فالالتزام بأمن إسرائيل هي أساس المطالبات الإسرائيلية في أي مفاوضات بين الطرفين، وهو مطلب كل رئيس أمريكي في كل الإدارات السابقة التي أدارت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، أما تنفيذ حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية المبهمة الغير محددة، فدعوة الرئيس الأمريكي لقيام الدولة الفلسطينية في أكثر من خطاب لم يحدد خلالها على أي أساس ستقوم هذه الدولة، بل تركت لما ستؤول إليه المفاوضات بين الجانبين، وهو ما يعد انحيازاً أمريكياً تجاه إسرائيل، وتراجعاً عن مبدأ بوش، أما تطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية وإقامة العلاقات مع إسرائيل، فهو مطلب أمريكي إسرائيلي ثابت لتحقيق مصالح إسرائيل الاقتصادية والسياسية.

وفي ظل التواصل المستمر بين السيناتور ميتشل والإدارة الفلسطينية، كان ميتشل يردد «استمروا في تنفيذ التزاماتكم، فليس لدي ما أطلبه منكم، عملي الرئيسي يركز على الإسرائيليين، فعليهم أن يدركوا أن عليهم وقف الاستيطان بما في ذلك النمو الطبيعي

واستئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008م، وعلى الدول العربية اتخاذ خطوات تطبيع مع إسرائيل، لتحفيز إسرائيل على القيام بالخطوات المطلوبة منها»، إلى أن بلغ ميتشل القيادة الفلسطينية «لم نعد نريد أي خطوات من الدول العربية، وبالنسبة لإسرائيل فنحن لم نتوصل إلى صفقة معهم حتى الآن ولكن يبدو أننا لن نحصل على كل ما نريد، وبالنسبة لوقف الاستيطان فلقد حصلنا على أفضل ما أمكننا الحصول عليه، وقد كانت الصفقة التي أبرمتها الإدارة الأمريكية مع الكيان الإسرائيلي تتضمن: استمرار بناء 3000 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، استثناء القدس من الصفقة، استمرار البناء في المباني العامة والبنية التحتية، وعلى صعيد المفاوضات فلقد اتفق ميتشل مع نتنياهو على: العودة إلى المفاوضات دون شروط مسبقة، وستشمل مواضع المفاوضات: القدس، الحدود، المستوطنات، اللاجئين، المياه والأمن، ولن تبدأ المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها في ديسمبر 2008م، ولا يتم الإشارة إلى تفاهات رابيس في 30 يوليو 2008م، ويستطيع كل طرف أن يطرح ما يريد، ولمحاولة تغطية التراجع الأمريكي، عرضت الإدارة الأمريكية على صائب عريقات وفريقه في واشنطن في 30 أيلول و 20 أكتوبر 2009م، أن ترسل رسائل ضمانات تتضمن: إقرار الإدارة الأمريكية بأن الاستيطان الإسرائيلي غير شرعي، إقرار الإدارة الأمريكية بأن ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل غير شرعي، تتعهد الإدارة الأمريكية ببذل كل جهد ممكن لإنهاء المفاوضات في مدة 24 شهراً تقوم عندها دولة فلسطين المستقلة (عريقات، 2010).

وفي مايو 2010م، أجرى ميتشل جولات من المحادثات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحثَّ الإدارة الأمريكية على وضع برنامج واضح للحل، ودفعها لاتخاذ مواقف متوازنة بين الأطراف؛ فطلب من السلطة الفلسطينية الالتزام بمنع عمليات المقاومة، والتنسيق الأمني مع إسرائيل ضد المقاومة الفلسطينية، وقامت السلطة الفلسطينية بذلك، في المقابل طلب من إسرائيل وقف الاستيطان، والتوقف عن خلق واقع جديد على الأرض، إلا أن إسرائيل رفضت ذلك، وقامت بعمليات استيطان وإيجاد واقع جديد، حتى من خلال تعمد إهانة الإدارة الأمريكية وممثليها، من قبيل إعلان خطط استيطانية خلال زيارة نائب الرئيس جو بايدن للقدس، فأفشلت الإدارة الإسرائيلية ميتشل في إقناعها أو إلزامها بشيء جدي للوصول إلى تسوية في المنطقة (غانم، 2011).

وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية مرحلة انتخابات التغيير الجزئي في الكونجرس الأمريكي والتي تعقد في نوفمبر 2010م، وحالة القلق المستمر للرئيس الأمريكي باراك أوباما بسبب هذه الانتخابات ونتائجها، في ظل حرصه على كسب أكبر عدد من المقاعد وحاجته لكسب أصوات اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكية، استغل نتنياهو

الموقف وضغط على الرئيس الأمريكي باراك أوباما لينقل عملية السلام إلى مفاوضات مباشرة، ويلغي ورقة تفاهات رابيس التي في مجملها كانت تشكل تفكيكاً لحكومة نتنياهو الائتلافية، ورضوخاً تحت ضغوط نتنياهو أرسل باراك أوباما رسالة إلى محمود عباس في أغسطس 2010م، طالباً منه الانتقال إلى المفاوضات المباشرة، مبيناً أن طلبه غير قابل للرفض، وهدد بعزل الفلسطينيين إقليمياً ودولياً وقطع الدعم المالي في حالة رفض الطلب، وأمام رسالة باراك أوباما وافق الفلسطينيون، وانطلقت مفاوضات مباشرة تمثلت أهدافها في الوقف التام للنمو الاستيطاني، وإطلاق المفاوضات الثنائية برعاية أمريكية، وتطبيع العلاقات العربية مع إسرائيل، وفي ظل فشل أوباما في تجميد الاستيطان، طرح أوباما خطة جديدة عبر ميتشل «الاتفاق الآن والسلام لاحقاً» والتي تضمنت إطلاق مفاوضات الدولة الفلسطينية وإعلانها خلال عام، تتبعها مرحلة انتقالية مدتها عشر سنوات لحسم باقي القضايا العالقة المتعلقة بالوضع الدائم (جريدة الأخبار: 2010).

وبناءً على تلك الرسالة انطلقت المفاوضات المباشرة بعقد قمة خماسية في 2 سبتمبر 2010م ضمت نتنياهو وأبو مازن وأوباما إلى جانب الرئيس المصري مبارك، والملك الأردني عبدالله الثاني، وتم الاتفاق خلالها على استمرار المفاوضات ونقلها إلى شرم الشيخ، وعقد اجتماع في شرم الشيخ في 16 سبتمبر 2010م ضم أبو مازن ونتنياهو بحضور ميتشل وهيلاري كلينتون ومبارك، وقد صرح نتنياهو علانية بأنه لا يستطيع أن يجمد الاستيطان، وأصر الموقف الفلسطيني على تجميد الاستيطان بشكل كامل، وانتهت المحادثات بالفشل، وأعلنت إسرائيل في 26 سبتمبر 2010م عن عطاءات بناء لكتل استيطانية، مما أدى إلى انهيار المفاوضات بشكل كامل، وخلال لقاءات الرئيس أبو مازن أو صائب عريقات مع الإدارة الأمريكية (هيلاري كلينتون وميتشل)، حاولت الإدارة الأمريكية الحصول على موافقة فلسطينية على استئناف المفاوضات من دون وقف الاستيطان، وتحديد المرجعية، إلا أن الرئيس أبو مازن رفض ذلك رفضاً مطلقاً (فراعنة، 2014).

وعلى أثر فشل المفاوضات، وفشل الإدارة الأمريكية في تشكيل أي ضغط على إسرائيل، وزيادة تدخلات دينيس روس المنحازة إلى الجانب الإسرائيلي، وتعطيله كافة المبادرات الأمريكية لتحقيق تقدم على طريق السلام، قدم ميتشل استقالته معتبراً أن تدخل دنيس روس وزياراته المكوكية لإسرائيل ونشاطه خطوة إسرائيلية لعرقلة جهود تحقيق السلام، وقد ذكر ميتشل أنه كيف يمكن لدنيس روس أن يساعد في دفع عملية السلام، وهو يرفض أن يلتقي بالفلسطينيين، ويحتقر قيادتهم ويكره رئيسهم (أبو الشريف، 2011).

إلى جانب تذبذب أوباما وانحيازه إلى دنيس روس، قدم ميتشل استقالته في 13 مايو 2011م، وذلك في ظل عدم نجاحه في إقناع أوباما باتخاذ إجراءات ومواقف عينية ملزمة

لإسرائيل، وبذلك تشير استقالة ميتشل إلى عدم رغبة الإدارة الأميركية الحالية في تنفيذ أية خطوات تجبر إسرائيل على الرضوخ لمتطلبات التسوية (غانم، 2011).

وجدير بالذكر أن هذه الإدارة برئاسة أوباما قاطعت مؤتمر دوربان 2 ضد للعنصرية في عام 2009م وعام 2011م (Bayefsky, 2011)، بحجة معاداته للصهيونية، كما استخدمت الفيتو ضد مشروع قرار عربي في مجلس الأمن نوفمبر 2011م يدين الاستيطان الإسرائيلي ويؤكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، مثلما عارضت وانتقدت في السابق تقرير جولدستون، وتعهدت لإسرائيل بدفنه وعدم مناقشته في الأمم المتحدة (عبدالعليم، 2012).

وبعد توقف المفاوضات، سقطت القضية الفلسطينية من أولويات الرئيس الأمريكي باراك أوباما، ذلك في ظل اندلاع الثورات العربية التي أصابت الدبلوماسية الأمريكية بالإرباك والقلق، فركزت واشنطن جهودها ودبلوماسيتها في محاولة ركوب موجة الثورات وتوجيهها في مسارات تخدم مصالحها، أو على الأقل تخفف من الأضرار المحتملة قدر الإمكان (نوفل، 2012: 12).

ودخلت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في مرحلة جمود أخرى، نتيجة غياب الراعي الأمريكي، فللمرة الأولى منذ عقود خلا الخطاب السنوي الذي يلقيه الرئيس الأمريكي أمام الكونغرس عام 2011 عن حال الاتحاد الفيدرالي وشؤونه الداخلية والخارجية من أي إشارة ولو عابرة إلى الصراع العربي الإسرائيلي ولا حتى إلى بعده الفلسطيني (جريدة السفير، 2011).

كما لم يتطرق في خطابه في الأمم المتحدة عام 2011م إلى قضيتي المستوطنات، وحدود 1967م، على الرغم أنها كانت من القضايا المهمة في خطاب القاهرة، وأكد أن علاقة الولايات المتحدة مع (إسرائيل) لا يمكن المساس بها وأن الولايات المتحدة تضمن أمن (إسرائيل)، لذلك يجب على أي اتفاقيات سلام أن تضمن الاحتياجات الأمنية (لإسرائيل). وقد أظهر الرئيس "أوباما" مواقف سلبية من طلب منظمة التحرير الفلسطينية الاعتراف بعضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة المقدم عام 2011م، حيث أبدى معارضة شديدة للتوجه الفلسطيني، واعتبرت الإدارة الأمريكية الموقف الفلسطيني تحدياً لها، وعملت في مجلس الأمن على إسقاط طلب الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وضغطت على الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأسقطت الطلب، ولم يحصل الطلب الفلسطيني على الأصوات اللازمة والضرورية لقبول ومناقشة الطلب، ومع توجه الرئيس محمود عباس عام 2012م، للجمعية العامة للأمم المتحدة مطالباً بدولة فلسطينية غير عضو، كان

رد "أوباما" إرساله رسالة رسمية إلى الدول الأوروبية لتحذيرها من التصويت لصالح الطلب الفلسطيني. وأعلن عبر وزيرة خارجيته "كلينتون" بوجوب إعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية مع الفلسطينيين وقطع كافة المساعدات المالية عن الشعب الفلسطيني، ووقف الدعم المالي الأمريكي للأمم المتحدة وانتهاج سياسة الضغط لعرقلة عقد جلسة التصويت للجمعية العامة، وهو ما لم تنجح فيه الولايات المتحدة (عبدالرحمن، 2013).

وفي يناير 2012م صدرت وثيقة مهمة من البيت الأبيض تتحدث عن تحول في سلم أولويات الولايات المتحدة الأمريكية، من الشرق الأوسط وأوروبا إلى حوض الباسفيك وآسيا، بسبب تناقص تهديدات المصالح الأمريكية في تلك المنطقتين، فضلاً عن تناقص الأهمية النسبية لهما بالمقارنة بآسيا، حيث أصبحت الصين إلى جانب روسيا مصدر التهديد الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية وبدخول الولايات المتحدة الأمريكية في موسم الانتخابات الرئاسية نهاية العام 2012م دخلت عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية في حالة من الجمود صاحبها توسع استيطاني كبير في الضفة الغربية والقدس، لتغيير معالم الواقع على الأرض (مطاوع، 2013: 41).

وقد فشل الرئيس أوباما خلال ولايته الأولى 2009م - 2013م، من تحقيق خطوات على طريق التسوية والحل، ومغادرة مبعوثه جورج ميتشيل خائباً، بسبب سياسات تل أبيب العدوانية التوسعية الاحتلالية، والتي تتحمل الولايات المتحدة المسؤولية الأولى عن رعاية الاحتلال الإسرائيلي ودعمه، وحمايته من العقوبات كما جرى لجنوب إفريقيا، وكما يقول الصحافي الإسرائيلي التقدمي جدعون ليفي المعادي للاحتلال وللتوسع وللإستيطان، في مقالته في هآرتس في 26 فبراير 2014م تعليقاً على فشل المفاوضات في ولاية أوباما الأولى: «إذا أراد جون كيري النجاح في جهوده، عليه إقناع رئيسه أولاً بضرورة التوصل إلى تسوية عادلة، مما يتطلب من الرئيس الأميركي أن يسلك سلوكاً مختلفاً، وهو أن يفرض على إسرائيل إنهاء الاحتلال، ويكفيه تملقاً لحكومة نتنياهو، وأن يضع أمامها أحد الخيارين: إما استمرار الاحتلال، وإما استمرار المساعدة الأميركية لها، ويخلص إلى أن الاحتلال داء تاريخي ما كان يوجد أو يستمر دون دعم الولايات المتحدة» (جدعون، 2014).

حتى بعد نجاح الرئيس الأمريكي ووصله إلى سدة الحكم في ولايته الثانية، وضعف الضغوط الإسرائيلية عليه في انتخابات الرئاسة، فقد أرسل جون كيري وزير الخارجية الأمريكي للعمل على تمديد المفاوضات حتى نهاية عام 2014م، على أساس تعديل الصيغة المتعلقة بيهودية «إسرائيل»، وجعلها أمراً مرتبطاً بالاتفاق النهائي، وتعديل البند المتعلق بالقدس والذي ينص على إقامة عاصمة على جزء من القدس الشرقية وليس في كل القدس الشرقية (Pipes: 2014)، مما شكل تراجعاً في الموقف الأمريكي حتى عن سياسات

الإدارات السابقة بالرغم من انحيازها لإسرائيل، واتضح أن حرص الولايات المتحدة على استمرار المفاوضات هو للحيلولة دون قيام انتفاضة فلسطينية أو اندلاع ثورة فلسطينية ضد السياسات الإسرائيلية على الأرض في الضفة الغربية وهو بالدرجة الأولى سياسة إسرائيلية، مما جعل أوباما في الواقع أحد أصدقاء إسرائيل الأكثر إخلاصاً من الرؤساء السابقين (بشارة، 2013: 53).

## الخاتمة:

هكذا نجد أن الرئيس الذي تحدث في بداية ولايته عن علاقة تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل مع الشرق الأوسط قائمة على الحوار بنهج أكثر واقعية وأقل انحيازاً، وتعهد بانتهاء الصراع العربي الإسرائيلي، اتضح من خلال سياسته انحيازه الكامل تجاه إسرائيل، واستمر في توفير الدعم بطرق مختلفة لإسرائيل.

وفي مجمل المفاوضات وعملية التسوية، وصل أوباما ومساعدوه إلى حد ابتزاز الرئيس الفلسطيني محمود عباس وتهديده، من أجل القبول بما هو مفروض عليه من السياسة الإسرائيلية، بل وصل الأمر إلى الانحدار في المطالب والإملاءات لم تصل إليه أي من الإدارات السابقة، كالنظر إلى القدس بوضع دولي أو إشراف دولي، وما قبل الانتخابات منحها صفة العاصمة الموحدة والأبدية لإسرائيل.

إن إدارة أوباما لا تختلف في الواقع عن سابقتها من الإدارات الأمريكية، سواء الجمهورية منها أم الديمقراطية في الانحياز لإسرائيل، وقد جاء موقف إدارته عكس التوقعات التي كانت تشير إلى أنه سيحدث تغييراً جوهرياً في السياسة الخارجية الأمريكية عقب تولي أوباما الحكم، وتحديداً بعد خطابيه في أنقرة وجامعة القاهرة. فموقف إدارة أوباما ودبلوماسيته تجاه القضية الفلسطينية كانت مناصرة ومنحازة بشكل كامل لإسرائيل، ويتجلى ذلك في المواقف الآتية:

1. أيد مطلب الإسرائيليين باعتراف الفلسطينيين بيهودية دولة إسرائيل.
2. عارض حق العودة الفلسطيني.
3. رفض الضغط على إسرائيل، وتجنب الحديث عن الأرض مقابل السلام.
4. لم يستطع إجبار نتنياهو على وقف الاستيطان، وعارض إصدار قرار من الأمم المتحدة ينتقد الاستيطان.
5. عارض التوجه لمجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة للحصول على عضوية دولة فلسطين في الأمم المتحدة.

6. أيد أن تكون القدس الموحدة عاصمة لدولة الكيان الإسرائيلي، وإن كان قد تراجع وتركها لما ستؤول إليه المفاوضات بين الطرفين.

ساهم في ذلك طبيعة صنع القرار في المؤسسات الأمريكية، وتأثيرات جماعات الضغط، وتحديد اللوبي الصهيوني صاحب الأثر البارز على المؤسسات الرسمية الأمريكية صانعة القرار، مما أوجد هامشاً محدوداً من المناورة السياسية للرئيس أوباما في هذه المؤسسات والمراكز، وعليه فلا فائدة من التعويل على الموقف الأمريكي في عملية السلام، أو على نزاهة الوسيط الأمريكي الذي يسعى إلى إدارة الصراع بما يحقق أهداف إسرائيل من تغيير الواقع على الأرض، إن لم يستطع الحصول على توقيع القيادة الفلسطينية على إنهاء الصراع باتفاق لا يلبي الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبالتالي فلا فائدة تذكر من كل المحاولات في فترة إدارة أوباما الثانية وجهود وزير خارجيته جون كيري، وعلى الفلسطينيين البحث عن استراتيجيات بديلة قادرة على فرض واقع جديد سواء في المفاوضات أو في مواجهة المشاريع الإسرائيلية لقمع ما تبقى من الأرض في الضفة والقدس، وفرض واقع جديد تجد إسرائيل الفرصة متاحة لفرضه في ظل مفاوضات تدور في حلقة مفرغة، تسهل على الإسرائيليين الاستمرار في تنفيذ مخططاتهم.



## المصادر والمراجع:

### أولاً - المراجع العربية:

1. إلويتز، لاري (1996): نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة.
2. بشارة، مروان (2013): أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي، مجلة سياسات عربية، العدد الأول، مارس.
3. تقدير إستراتيجي "8" (2009): مستقبل التسوية السياسية بين إسرائيل والرئاسة الفلسطينية في ظل الإدارة الأمريكية لأوباما، مركز الزيتونة للدراسات الإستراتيجية.
4. التنير، سمير (2010): أمريكا من الداخل وحروب من أجل النفط، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.
5. جدعون، ليفي (2014): يا كيري بدل القرص، جريدة هآرتس، 27 فبراير.
6. جريدة الأخبار (2010): خطة أوباما الاتفاق الآن والسلام لاحقاً، جريدة الأخبار اللبنانية، السبت 28 أغسطس.
7. جريدة السفير (2011): القضية الفلسطينية تسقط من خطاب أوباما السنوي، جريدة السفير اللبنانية، 27 يناير.
8. جريدة الشرق الأوسط (2009): أوباما: علاقة أمريكا مع العالم الإسلامي لا يمكن أن تكون مستندة على معاداة القاعدة، جريدة الشرق الأوسط، 7 أبريل.
9. راضي، محمد (2010): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.
10. الشاهر، شاهر (2009): أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001م، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة السورية، دمشق.
11. شؤون الأوسط، مجلة (2009): وثيقة خطاب أوباما في القاهرة، مجلة شؤون الأوسط، العدد 133.
12. عبدالعليم، السيد (2012): الأمم المتحدة وقضية فلسطين: الفيتو الأمريكي شوكة في حلق الشعب الفلسطيني، جريدة الوطن الأردنية، 5 مايو.

13. عذاب، صبيح بشير (2010): العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وأثرها في الصراع العربي الصهيوني، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد 17.
14. عريقات، صائب (2011): الموقف السياسي على ضوء التطورات مع الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية واستمرار انقلاب حماس، تقرير خاص، دائرة شؤون المفاوضات، منظمة التحرير الفلسطينية، 8 ديسمبر.
15. عمر، إيهاب (2009): ثورة أوباما وصدمة صعود الرجل الأسود إلى البيت الأبيض، دار رواية للنشر، القاهرة.
16. عوض، جابر (1992): اقتراب تحليل النظم في علم السياسية، ندوة اقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر.
17. فراغنة، حمادة (2010): مآزق المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية للطرفين، جريدة الأيام، 23 ديسمبر.
18. فراغنة، حمادة (2013): فشل المفاوضات وتغيير قواعد اللعبة (الحلقة الثالثة)، جريدة الدستور الأردنية، 9 ديسمبر.
19. فراغنة، حمادة (2014): فشل المفاوضات وتغيير قواعد اللعبة (الحلقة الثامنة)، جريدة الدستور الأردنية، 2 يناير.
20. القرم، أمينة (2007): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، القدس.
21. مطاوع، محمد (2013): توجهات إدارة أوباما الثانية تجاه الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو.
22. نوفل، أحمد سعيد (2012): أثر الربيع العربي على القضية الفلسطينية، جامعة اليرموك.
23. نوفل، أحمد محمود (2013): اتجاهات طلبة جامعات قطاع غزة نحو سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.
24. الوادية، أحمد (2010): السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية 2001 - 2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر غزة.

## ثانياً - مراجع الشبكة الإلكترونية:

1. أبو ارشيد، أسامة (2008): كيف ستتعامل إدارة أوباما مع ملف السلام؟، مجلة المعرفة، الجزيرة نت، 30 نوفمبر.  
([http:// www. aljazeera. net/ opinions/ pages/ 02611891- 221f- 4d5b- aa43- 559f7df5006e](http://www.aljazeera.net/opinions/pages/02611891-221f-4d5b-aa43-559f7df5006e), 19. 03. 2014)
2. أبو الشريف، بسام (2011): ما هي الأسباب الكامنة خلف استقالة جورج ميتشل، وكالة معاً للأخبار، 17 مايو.  
([http:// www. maannews. net/ ARB/ ViewDetails. asp?ID=388328](http://www.maannews.net/ARB/ViewDetails.aspx?ID=388328), 29. 03. 2014)
3. جرجس، فواز (2013): أسس ومرتكزات سياسة أوباما الخارجية في ولايته الثانية، مركز الجزيرة للدراسات، 5 فبراير.  
([http:// studies. aljazeera. net/ reports/ 2013/ 01/ 201313193418907443. htm](http://studies.aljazeera.net/reports/2013/01/201313193418907443.htm), 22. 03. 2014)
4. الحرية، مجلة (2009): أنقرة: خطاب أوباما متقل بالألغام، مجلة الحرية اللبنانية، 18 أبريل.  
([http:// alhourriah. org/ archeive/ 2928/ - %C3%E4%DE%D1%C9%3A- %CE%D8%C7%C8- %C3%E6%C8%C7%E3%C7- %E3%CB%DE%E1- %C8%C7%E1%C3%E1%DB%C7%E3. html](http://alhourriah.org/archeive/2928/-%C3%E4%DE%D1%C9%3A-%CE%D8%C7%C8-%C3%E6%C8%C7%E3%C7-%E3%CB%DE%E1-%C8%C7%E1%C3%E1%DB%C7%E3.html), 02. 04. 2014)
5. زيدان، عصام (2008): التوجهات الإستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة، مجلة إسلام أون لاين، 18 ديسمبر.  
([http:// www. islammemo. cc/ Tkarer/ Tkareer/ 2008/ 12/ 18/ 73732. html](http://www.islammemo.cc/Tkarer/Tkareer/2008/12/18/73732.html), 19. 03. 2014)
6. عبدالرحمن، محمود (2013): مواقف أوباما من القضية الفلسطينية، هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، 12 مارس.  
([http:// www. png. plo. ps/ ar/ index. php?p=main&id=3855](http://www.png.plo.ps/ar/index.php?p=main&id=3855), 01. 04. 2014)
7. عياد، سعيد (2010): الأبعاد السياسية والأيدلوجية والسيكولوجية لخطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في جامعة القاهرة، 15 يوليو.  
([http:// blog. amin. org/ said/ 2010/ 07/ 15](http://blog.amin.org/said/2010/07/15), 20. 03. 2014)
8. غانم، أسعد (2011): أومهم التعويل على أوباما في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات، 18 يونيو.

(<http://moslimonline.org/index.php?page=artical&id=4671&search=%#>. UzpnpaJ9wZV, 29. 03. 2014)

9. فرحات، عمرو (2009): محللون غربيون: لا فرصة للتسوية بعد حرب غزة، أون إسلام الإخباري، 3 يناير.

(<http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/palestine/111550-2009-01-03%2023-20-18.html>, 30. 03. 2014)

10. الكحلاوي، طارق (2013): السياسة الخارجية الأمريكية وتشكيلتا فريقَي الحكم، مجلة المعرفة، مركز الجزيرة للدراسات والأبحاث، 3 نوفمبر.

(<http://www.aljazeera.net/opinions/pages/073f4dad-e945-41cc-827e-60664d2c7c6f>, 20. 03. 2014)

11. الفضائية، قناة العربية (2009): لقاء الرئيس أوباما مع هشام ملح على قناة الفضائية العربية، 27 يناير 2009م.

(<http://www.alarabiya.net/articles/2009/01/27/65080.html>, 11. 05. 2014)

### ثالثاً - المراجع الأجنبية:

1. Becker, Jo and Christopher Drew (2008): "Pragmatic Politics, Forged on the South Side", *The New York Times*, 11 May.
2. Bell, John (2013): *For God, Ulster or Ireland? Religion, Identity and Security in Northern Ireland*, Institute for Conflict Research, North City Business Centre, Belfast.
3. Easton, David (1965): *A Systems Analysis of Political Life*, New York: Wiley.
4. Jose, Katharine (2008): "Obama's AIPAC Speech, Rahm's Endorsement," *New York Observer*, 4 June.
5. Lowry, Rich (2008): "Obama's New Deal," *National Review*, 29 Jan.
6. Mearsheimer, John J. and Walt, Stephen M. (2007): *The Israel Lobby and U. S. Foreign Policy*, Farrar Straus and Giroux, New York.
7. Pollock, David (2010): *Action, Notjust Attitudes: A New Paradigm For U. s. Arab Relations*, Washington institute, For Near East Policy, June.
8. Rubeiz, Ghassan (2008): "Arab Americans Getting Close to Obama?", *The Arab American News*, 9- 15 Feb, Vol. 24, No. 1148.
9. Rutenberg, Jim and Jeff Zeleny (2008): , "Obama Seeks to Clarify His Stance on Diplomacy," *The International Herald Tribune*, 30 May 2008.

10. Sadat, H & James Hughes (2010) : U. S.- Iran Engagement Through Afghanistan, *Journal Middle East*, v. XVII, N. 1, Spring.
11. Wallsten, Peter (2008) : , “Allies of Palestinians See a Friend in Obama; They Consider Him Receptive Despite His Clear Support of Israel,” *Los Angeles Times*, 10 April.
12. Scheffer, Alexandra de Hoop (2009) : *La politique étrangère de l'administration, Obama: en quête d'un nouvel équilibre entre réalisme et inter nationalisme*, *Annuaire français des relations internationales: Paris*.
13. Bayrfsky, Anne (2011) : *Obama Says No to Durban III*, Fox News channel, 2 June. ([http:// www. foxnews. com/ opinion/ 2011/ 06/ 02/ obama-says- no- to- durban- iii- but- un- racism- summit- still- has- too- many- supporters/](http://www.foxnews.com/opinion/2011/06/02/obama-says-no-to-durban-iii-but-un-racism-summit-still-has-too-many-supporters/) , 02. 04. 2014)
14. Brooks, Michelle Austein (2008) : *Barack Obama's Cabinet Selections Complete: Choices show president- elect's commitment to economy, security, science*, U. S. Department of State, 30 Dec. ([http:// iipdigital. usembassy. gov/ st/ english/ article/ 2008/ 12/ 20081230114759hmnetsua0. 4913294. html#axzz2ysr3SWeI](http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2008/12/20081230114759hmnetsua0.4913294.html#axzz2ysr3SWeI), 20. 03. 2014)
15. Obama, Barack (2008) : “Obama Introduces Resolution to Halt Rush to War with Iran”, 22 Nov. ([http:// obama. senate. gov/ press/ 071102- obama\\_ introduce\\_ 20/](http://obama.senate.gov/press/071102-obama_introduce_20/) , 01. 04. 2014)
16. The White House (2009) : *Remarks By President Obama And Chancellor Merkel Of Germany In Joint Press Availability East Room*, The White House, 29 June.
17. ([http:// www. whitehouse. gov/ the\\_ press\\_ office/ Remarks- By- President- Obama- And- Chancellor- Merkel- Of- Germany- In- Joint- Press- Availability](http://www.whitehouse.gov/the_press_office/Remarks-By-President-Obama-And-Chancellor-Merkel-Of-Germany-In-Joint-Press-Availability), 01. 04. 2014)
18. U. S. Department of State (2008) : *U. S. Department of State: Transition to the Obama administration*, U. S. Department of State, 19 Nov. ([http:// iipdigital. usembassy. gov/ st/ english/ article/ 2008/ 11/ 20081117155550hmnetsua0. 4461634. html#axzz2ysr3SWeI](http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2008/11/20081117155550hmnetsua0.4461634.html#axzz2ysr3SWeI), 02. 04. 2014)
19. Eia: U. S. (2014) : *Imports form Persian Gulf Countries of Crude Oil and Petroleum Products*, U. S. A, Energy Information Administration, 29 April. ([http:// www. eia. gov/ dnav/ pet/ hist/ leafhandler. ashx? n=pet& s=mttimusp& l& f=m](http://www.eia.gov/dnav/pet/hist/leafhandler.ashx?n=p&s=mttimusp&l&f=m), 11. 05. 2014)

20. Pipes, Daniel (2014) : *Recognizing Israel as the Jewish State: Statements, Middle East Forum, 23 Feb. ([http:// www. danielpipes. org/ blog/ 2007/ 04/ recognizing- israel- as- the- jewish- state](http://www.danielpipes.org/blog/2007/04/recognizing-israel-as-the-jewish-state), 11. 05. 2014)*